

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9707

الخميس، 15 آب/أغسطس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد سوا	(سيراليون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جيوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس - بيركيت
	فرنسا	السيدة باوليني
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاروكي
	موزامبيق	السيد فرنانديس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-24202 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس غرونديبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيدة ليزا دوتن، مديرة شعبة التمويل والشراكات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غرونديبرغ.

السيد غرونديبرغ (تكلم بالإنكليزية): سنحتفل بعد أربعة أيام - في 19 آب/أغسطس - باليوم العالمي للعمل الإنساني، وهو يوم مخصص لتكريم الذين يخدمون المحتاجين بلا كلل في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك اليمن. ومع ذلك، فإننا في اليمن نواجه تضييقاً من قبل أنصار الله في الحيز الإنساني والمدني. فقد مر ما يقرب من 80 يوماً منذ أن بدأت جماعة أنصار الله حملتها المنسقة لاحتجاز الموظفين اليمنيين في الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والبعثات الدبلوماسية وكيانات القطاع الخاص. ولا يزال العشرات من الرجال والنساء، من بينهم 13 موظفاً من موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم أحد موظفينا، محتجزين في أماكن مجهولة. ويضاف إلى تلك الاعتقالات موظفو مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وموظفو اليونسكو الذين احتجزهم أنصار الله منذ 2021 و 2023 على التوالي.

وبالإضافة إلى ذلك، أغلقت جماعة أنصار الله في 29 تموز/ يوليو مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في صنعاء وطلبت من موظفيها الدوليين المغادرة. وفي أعقاب الإغلاق، قامت قوات الأمن

التابعة لأنصار الله، في انتهاك صارخ لامتيازات وحصانات الأمم المتحدة، باقتحام المكتب في 3 آب/أغسطس. وذلك مؤشر مشؤوم على الاتجاه الأوسع الذي يتخذه أنصار الله ويمثل هجوماً خطيراً على قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ ولايتها. إن حماية حقوق الإنسان هي في الأساس حماية مستقبل اليمن وحقوق اليمنيين وحرّياتهم. ولذلك، أدعو أنصار الله إلى التصرف بمسؤولية ورحمة تجاه أبناء وبنات وطنهم وأن يفرجوا فوراً ومن دون قيد أو شرط عن جميع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية وموظفي القطاع الخاص وأفراد الأقليات الدينية وأن يمتنعوا عن القيام بالمزيد من الاعتقالات التعسفية. فليسمحوا لهم بأن يلتحقوا بأسرهم. وليسمحوا لهم بأن يعودوا إلى أداء وظائفهم في خدمة اليمنيين وتقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية وبناء السلام وحقوق الإنسان والوساطة وحماية التراث الثقافي.

إن الشرق الأوسط يحبس أنفاسه حالياً، وآمل مخلصاً أن يتم عكس اتجاه المسار التصعيدي الذي شهدناه في الأشهر القليلة الماضية. فما بدأ في إسرائيل وغزة في أكتوبر/تشرين الأول 2023 استقطب العديد من الدول الأخرى، بما في ذلك اليمن. وعلى الرغم من الجهود الجادة لحماية اليمن من ذلك التصعيد الإقليمي، فإن جماعة أنصار الله تواصل مهاجمة السفن في البحر الأحمر كما واصلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضرباتهما على أهداف عسكرية في الأراضي التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله. وتلك الحالة، التي استمرت لأكثر من ثمانية أشهر حتى الآن، لا يمكن تحملها.

ويجري التصعيد الإقليمي بالتوازي مع تحديات حقيقية وملحة داخل اليمن يجب معالجتها. وتظل معالجة النزاع المستمر منذ عقد من الزمن في اليمن في صلب عملي. إنه نزاع أودى بحياة مئات الآلاف من الضحايا، وأضعف النسيج الاجتماعي في اليمن وقوض تقديم الخدمات العامة. وجعل ذلك اليمن أكثر عرضة للكوارث الطبيعية والمخاطر البيئية والأمراض، كما أظهرت الفيضانات الأخيرة في الحديدة ومأرب وتعز، بالإضافة إلى استمرار تفشي وباء الكوليرا. لذلك، أدعو مرة أخرى الأطراف اليمنية، وأنصار الله على وجه الخصوص،

على إبقاء جميع قنوات الاتصال مفتوحة ومواصلة مساعيها على مختلف المستويات وبشأن مختلف القضايا - بشأن الاقتصاد وبشأن وقف إطلاق النار على مستوى البلد والترتيبات الأمنية الأخرى، وبشأن العملية السياسية والإفراج عن المحتجزين لأسباب ذات صلة بالنزاع.

وتماشياً مع هذه الجهود، جمع مكنتي الشهر الماضي، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بين 70 ممثلاً عن مختلف شرائح المجتمع اليمني في الاجتماع التشاوري الرابع لهم في المكلا بحضورموت لمواصلة العمل من أجل بلورة رؤية للسلام الشامل، تُعلي صوت المرأة. كما قام فريق مكنتي بزيارة الرياض وعدن لمواصلة المشاورات بشأن إعلان وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد والترتيبات الأمنية الأخرى، بما في ذلك استكشاف سبل دعم جهود وقف التصعيد في اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ اختتام الاجتماع بشأن المحتجزين لأسباب ذات صلة بالنزاع في تموز/يوليه، وصلنا اتصالاتاً مع الطرفين للبناء على التقدم المحرز في عُمان.

ونحن نفعل كل ذلك من أجل إبقاء التركيز على الأولويات طويلة الأجل المتمثلة في البحث عن حل مستدام وعادل لصالح جميع اليمنيين. وما زلتُ مصمماً على إنجاز المهمة التي أوكلها إليّ المجلس، وهي دعم استئناف عملية انتقال سياسي شاملة للجميع بقيادة يمنية. وما زلتُ أعول على دعم المجلس الكامل في تلك الجهود. وخلال هذه الفترة المضطربة، تكتسي الرسائل المتسقة والموحدة الصادرة عن المجلس حول أهمية العملية السياسية ووقف إطلاق النار، فضلاً عن دعوته المستمرة لإطلاق سراح موظفي الأمم المتحدة، أهمية أكبر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غرونديبرغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة دوتن.

السيدة دوتن (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ على المعلومات المحدثة التي قدمها وعلى جهوده الدؤوبة لإحلال السلام الدائم في اليمن.

أود أن أبدأ بإثارة مسألة استمرار سلطات الأمر الواقع الحوثية في احتجاز موظفي الأمم المتحدة والعشرات من موظفي المنظمات

إلى إيلاء الأولوية لليمنيين. فمسؤوليتهم تقع أولاً وقبل كل شيء على عاتق اليمن. فيجب علينا تحويل التركيز مرة أخرى إلى اليمن وإيجاد حلول لمشاكله.

ظللت أعرب باستمرار، على مدى الأشهر القليلة الماضية، عن قلقي البالغ بشأن مسار الأحداث في اليمن. وللأسف، استمر ذلك الاتجاه التراجعي الذي يتجلى في استمرار الأنشطة العسكرية والخطاب التصعيدي. وعلى الرغم من أن مستويات العنف على طول الخطوط الأمامية تظل محتواة نسبياً مقارنة بالفترة التي سبقت هدنة 2022، لا نزال نشهد استعدادات وتعزيزات عسكرية مصحوبة بتهديدات مستمرة بعودة الحرب، مع ورود تقارير أخرى عن وقوع اشتباكات في الضالع والحديدة ولحج ومأرب وصعدة وتعز. ومرة أخرى، فإن ذلك بمثابة تنكير صارخ بمدى تقلب الحالة على طول الخطوط الأمامية اليمنية.

وعلى الرغم من تلك الصورة القاتمة، تمكن الطرفان الشهر الماضي، وبدعم من المملكة العربية السعودية، من وقف دوامة التصعيد الخطير الذي كان له تأثير سلبي على قطاعي البنوك والنقل في اليمن وهدد بإشغال فتيل النزاع العسكري مجدداً. ومنذ الإعلان عن تفاهم التهدئة، الذي يشمل عمل الخطوط الجوية اليمنية وضمن استمرار وصول أكبر البنوك اليمنية إلى الخدمات المصرفية الدولية، شهدنا بعض التقدم الأولي نحو تنفيذه. غير أن العيب الآن يقع على عاتق الطرفين ليس للتصرف بحسن نية وتنفيذ الالتزامات التي تعهدا بها بالكامل فحسب، ولكن أيضاً لتحويل التفاهم إلى شيء يُحسن حياة جميع اليمنيين وسبل عيشهم. غير أنني أؤكد مرة أخرى أهمية العمل في سبيل توحيد العملة والبنك المركزي وضمن أن يكون القطاع المصرفي بعيداً عن التدخلات السياسية. وقد أعدتُ مكتبي خيارات وقدمتُ مقترحاً ومساراً واضحين لتحقيق تلك الأهداف، مستنداً في ذلك إلى مدخلات الطرفين ذاتهما. وما زلنا على استعداد لدعم الطرفين للتوصل إلى حلول مقبولة لهما من خلال الحوار لصالح جميع اليمنيين.

في كانون الأول/ديسمبر 2023، اتفق الطرفان على مجموعة من الالتزامات. ولا تزال تلك الالتزامات سارية المفعول اليوم. وعلى الرغم من أن حيز الوساطة يزداد تعقيداً بصورة مطردة، فإنني لا أزال مصمماً

غير الحكومية الدولية والوطنية وممثلي المجتمع المدني وغيرهم بشكل تعسفي. وجميعهم من الرجال والنساء اليمينيين. وهم الآن رهن الاحتجاز منذ أكثر من شهرين، بالإضافة إلى موظفي الأمم المتحدة الأربعة المحتجزين تعسفاً منذ عامي 2021 و 2023. وتواصل الأمم المتحدة جهودها لتأمين إطلاق سراحهم ونحن على اتصال دائم مع سلطات الأمر الواقع الحوثية وغيرها لتحقيق هذه الغاية.

و بينما تمكن عدد قليل من عائلات المحتجزين من التواصل معهم، فإن الغالبية العظمى لم تتح لها هذه الفرصة بعد ولا يزال الحال كذلك حيث لم يُسمح للأمم المتحدة ولا للممثلين القانونيين بزيارة المحتجزين أو التواصل معهم. وهذا الوضع غير مقبول على الإطلاق. وأطالب مرة أخرى سلطات الأمر الواقع الحوثية بالإفراج الفوري عن جميع زملائنا المحتجزين وأكد مجدداً أنه يجب معاملتهم معاملة إنسانية أثناء احتجازهم والسماح لهم بالاتصال بأفراد أسرهم وبمستشارين قانونيين، وفقاً للاعراف الدولية. وسنواصل بتصميم جهودنا لكفالة الإفراج عنهم حتى يُطلق سراحهم جميعاً. ونحث جميع الدول الأعضاء على ممارسة كل ما لديها من نفوذ وتأثير لدعم تلك الجهود.

على مدار الأسابيع الأخيرة، شهدنا تدهوراً مقلماً في بيئة العمليات في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. ومن غير المقبول بالمرة ما قامت به مؤخراً سلطات الأمر الواقع الحوثية من إغلاق مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في صنعاء وما تبعه من اقتحام مجمع المكتب والسيطرة على أصول الأمم المتحدة. وأضمت صوتي إلى المفوض السامي تورك في حث تلك السلطات على مغادرة المبنى على الفور وإعادة جميع المعدات والأصول.

وترافقت هذه الأحداث مع تدابير أخرى مثيرة للقلق تؤثر بشكل سلبي على قدرتنا على مواصلة العمليات الإنسانية. فالقيود المفروضة على العمل في تلك المناطق تتزايد، بينما يكابد العاملون في المجال الإنساني أصلاً لتلبية احتياجات ملايين الأشخاص في جميع أنحاء البلد. وتلتزم الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني بالبقاء وتقديم المساعدات للشعب اليمني ولكن يجب تلبية الحد الأدنى من المتطلبات لضمان أن يتمكن موظفو الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في

إلا أن الافتقار إلى التمويل الكافي لا يزال يقوض تلك الجهود وغيرها من الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الملحة في جميع أنحاء اليمن. فبعد مرور ثمانية أشهر من بداية العام، لم تُمول خطة الاستجابة الإنسانية المحددة الأهداف والأولويات لعام 2024 إلا بنسبة 27 في المائة، مما أجبر العاملين في المجال الإنساني على اتخاذ قرارات صعبة بشأن الأسر والمجتمعات الضعيفة التي ستلقى الدعم.

ومنع انتشار الكوليرا هو أحد المجالات التي تحتاج إلى أموال إضافية بشكل عاجل. وعلى الرغم من أن الخطة المشتركة بين الوكالات بقيادة الأمم المتحدة لمكافحة الكوليرا ممولة حالياً بنسبة 60 في المائة، فإن ذلك يستند إلى تقدير أولي لعدد 60 000 حالة إصابة بالكوليرا خلال الفترة بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر 2024. وللأسف، في بداية هذا الشهر، تضخم عدد الحالات المشتبه بها في جميع أنحاء البلد ليصل إلى أكثر من 174 000. وهذه زيادة كبيرة عن ذلك التقدير الأولي. ويعني ذلك أن التمويل الحالي لا يكفي إلا لمعالجة ربع تلك الحالات، مما يترك فجوة كبيرة في الاستجابة، يكافح شركاؤها في المجال الإنساني لسدها. وهم يبذلون قصارى جهدهم لدعم مراكز العلاج حيث يزودونها بالأدوية والمعدات الطبية ولوازم مكافحة العدوى وبموارد أخرى. ويعكفون على تعزيز آليات المراقبة والاستجابة

الوضع العام لانعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء البلد، ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات معززة لتجنب وقوع كارثة محتملة أخرى. والتمويل الكامل والعاجل لخطوة الاستجابة الإنسانية لليمن هو الحد الأدنى المطلوب لتلبية تلك الاحتياجات وغيرها من الاحتياجات الإنسانية الملحة.

فلا يمكن لليمنيين تحمل الخسائر الهائلة الناجمة عن نشوب المزيد من النزاع. وبالفعل، فإن قدرتهم على التعافي من الدمار الناجم عن النزاع وتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة واتخاذ خطوات ملموسة نحو مستقبل أكثر إشراقاً واستقراراً، كل ذلك يتوقف على إحراز تقدم في تحقيق السلام. ولذلك، فإنني أكرر نداء الأمين العام من أجل ضبط النفس ووقف التصعيد وأحث المجلس على دعم السلام في اليمن والمنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة دوتن على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر

المبعوث الخاص غرونديبرغ والمديرة دوتن على إحاطتهما وعلى العمل الدؤوب الذي يقوم به موظفوهما وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة في اليمن.

إن الحالة في اليمن بئس، حيث تتضاف الفيضانات المدمرة إلى الأزمة الإنسانية الحادة بالفعل. ونعرب عن تعازينا لجميع المتضررين من هذه الفيضانات.

ويهدد احتمال التصعيد الإقليمي بزيادة تقويض الأمن والاستقرار. ونحث جميع الأطراف على وقف التصعيد لتجنب تعميق الأزمة الإنسانية. وتدين المملكة المتحدة هجمات الحوثيين المتهورة والتصعيدية في جميع أنحاء المنطقة، والتي تُنفذ بالاشتراك مع جماعات أخرى مرتبطة بإيران. كما نكرر دعوتنا للحوثيين بوقف هجماتهم في البحر الأحمر التي تهدد الملاحة الدولية. وقد أظهرت التقارير الأخيرة وجود صلات بين الحوثيين وحركة الشباب. وتدين بشدة هذه الأعمال التي

لتحديد الحالات الجديدة ومعالجتها بسرعة. كما أنهم يعملون في سبيل تعزيز تدابير الوقاية من خلال تحسين إمكانية الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي وتوزيع لوازم النظافة الصحية وزيادة الوعي في المجتمعات المحلية المعرضة للخطر.

غير أن زملاءنا في مجموعة الصحة يحذرون من أنه ما لم يتم تعزيز جهود الاستجابة هذه على الفور، فإن عدد الحالات المشتبه بها قد يزداد وربما يصل إلى أكثر من 250 000 حالة في غضون أسابيع قليلة. وهناك حاجة ماسة إلى تمويل إضافي لمنع حدوث ذلك.

كما يستمر الأمن الغذائي في اليمن في التدهور. وازدادت مشكلة عدم كفاية الأغذية المستهلكة بشكل مطرد حيث تؤثر الآن على 60 في المائة من الأسر المعيشية التي شملها الاستقصاء على مستوى البلد. ويفيد أفراد الفئات الضعيفة، ولا سيما الأسر المعيشية التي تعيلها نساء، بأنهم الأشد تضرراً جراء ذلك. وارتفعت معدلات الحرمان الشديد من الغذاء في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع الحوثية إلى أكثر من الضعف - من 17 إلى 36 في المائة - مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. كما زادت بشكل حاد في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وبلغت نسبتها الآن 32 في المائة.

ولا تقتصر آثار زيادة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على الجوع. فهي تعرض أيضاً الأطفال، وخاصة الفتيات، لزيادة معدلات سوء المعاملة والإهمال. واليوم، تُجبر 30 في المائة من الفتيات في اليمن على الزواج قبل سن الثامنة عشرة حيث تكافح الأسر لإعالتهن. ومن المرجح أن يرتفع عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، الذي يبلغ حالياً 4,5 مليون طفل، حيث يضطر المزيد من الأطفال إلى ترك المدرسة للمساعدة في إعالة أسرهم. وكما نعلم، بالنسبة للفتيات المراهقات على وجه الخصوص، لا يعرض ذلك الأمر مستقبلهن للخطر فحسب ولكنه يجعلهن أيضاً أكثر عرضة للعنف الجنساني.

ولمواجهة آثار توقف التوزيع العام للمواد الغذائية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون مؤخراً، يخطط برنامج الأغذية العالمي حالياً لتوزيع مواد غذائية لمرة واحدة على أكثر من 1,6 مليون شخص في المديرية الأكثر تضرراً وعددها 34. غير أنه ومع استمرار تدهور

صبر طرفي النزاع قد ينفد في أي وقت. وفي ظل الظروف الحالية، يمكن لأي شرارة صغيرة أن تضرم حريقاً سيكون من الصعب للغاية إخماده. وتؤكد الحالة المتدهورة في المنطقة الحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق وحل القضية اليمنية خشية أن تذهب كل الجهود التي بذلتها الأطراف اليمنية والوسطاء الإقليميون والدوليون منذ نيسان/أبريل من العام الماضي أدراج الرياح.

وإزاء هذه الخلفية، فإن أدنى خطوة تتخذها الأطراف اليمنية تجاه بعضها بعضاً تكتسي أهمية كبيرة. ونثني على الاتفاقات المبرمة بين الأطراف اليمنية بشأن تدابير الحد من تدهور الوضع المالي والاقتصادي واستئناف الرحلات الجوية التجارية إلى صنعاء. ونرحب بالدور الذي قامت به بلدان المنطقة في هذه العملية.

وفي الوقت نفسه، فإن الحالة تبعث على القلق تماماً. ويساورنا الجزع إزاء التقارير الواردة عن استيلاء أنصار الله على المكتب القطري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في صنعاء في 3 آب/أغسطس ومصادرة الوثائق والمركبات. ولم يُحل بعد وضع موظفي الأمم المتحدة الـ 13 الذين احتجزوا قبل ذلك الحين. ونطالب بإتاحة الوصول الفوري للمساعدات الإنسانية إليهم كحد أدنى. فالتصرفات التي تنتهك امتيازات وحصانات هياكل الأمم المتحدة وموظفيها غير مقبولة، ليس في اليمن وحده بل في أي بلد. ولا ينبغي لمجلس الأمن تطبيق معايير مزدوجة في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، يجب أن نتذكر أيضاً أن أكثر من 200 موظف من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لقوا حتفهم في غزة وأن عشرات المنشآت التابعة للأونروا دُمرت والمعلومات المقلقة عن الاعتقال التعسفي لموظفي الأونروا من جانب قوات الأمن الإسرائيلية واستخدام التعذيب والعنف ضدهم. ونأمل أن يتمسك أولئك الذين يدينون تصرفات الحوثيين اليوم بالمبادئ بنفس القدر عندما يتعلق الأمر بتصرفات إسرائيل.

إننا مضطرون للإشارة مع الأسف إلى التدهور المطرد للحالة الإنسانية وأزمته الغذاء والطاقة في اليمن. ويحتاج ثلثا سكان اليمن،

تشكل جزءاً من نمط أوسع من النشاط الحوثي المزعزع للاستقرار خارج حدود اليمن. ويجب أن تتسق لجان الأمم المتحدة المعنية بالجزءات فيما بينها عن كثب لرصد هذا الاتجاه المقلق ومواجهته.

وتدين المملكة المتحدة إغلاق الحوثيين لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في صنعاء. فوجود المفوضية أمر بالغ الأهمية لحماية المدنيين والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان. وكما سمعنا، يأتي ذلك في أعقاب احتجاج موظفين من الأمم المتحدة ومن منظمات غير حكومية وموظفي بعثات دبلوماسية سابقين في شهر حزيران/يونيه، وهو اعتداء صارخ آخر سيعيق بشدة إيصال المساعدات الحيوية إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وتُظهر هذه الأعمال مرة أخرى استعداد قادة الحوثيين لإلحاق الأذى والمعاناة بالشعب اليمني لتحقيق طموحاتهم الخاصة. ومن واجب المجلس كفالة أن يضمن الحوثيون بيئة عمليات آمنة وخالية من العوائق للمنظمات الإنسانية. وندعو الحوثيين إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن المحتجزين ومغادرة مقر المفوضية وإعادة الأصول التي استولوا عليها.

ختاماً، يستحق الشعب اليمني السلام. ولن يؤدي المزيد من التصعيد إلا إلى إبعادنا أكثر عن تحقيق ذلك. ونحث جميع الأطراف على ضبط النفس للحفاظ على حيز للمفاوضات بما يتماشى مع خريطة الطريق التي وضعتها الأمم المتحدة. وندعو المجلس إلى البقاء موحداً في دعمه لجهود المبعوث الخاص لتأمين سلام مستدام وشامل للجميع في اليمن.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد هانس غرونديغ، ومديرة قسم التمويل والشراكات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة ليزا دوتن، على إحاطتهما.

لا تزال الحالة في هذا البلد الشرق أوسطي معقدة للغاية. ولا تزال التسوية اليمنية في غرفة الإنعاش منذ أكثر من ستة أشهر. وعلى الرغم من توقف الأعمال العدائية الكبيرة، فإن خط التماس لا يزال غير مستقر وتحدث مناوشات محلية بشكل شبه يومي. ومن الواضح أن

الغربي من مياه البحر الأحمر، لا تشكل مجرد انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، بل إنها تساهم أيضاً في دوامة من التصعيد لا يمكن بالمرّة التنبؤ بعواقبها.

وفي الوقت نفسه، من الواضح أن حركة أنصار الله لا تعمل في فراغ. بل إن أفعالها تعبر عن مدى الإحباط في المنطقة إزاء سياسة إسرائيل التي تحاول حرفياً تسوية قطاع غزة بالأرض وتعرض حياة سكانه البالغ عددهم قرابة مليوني نسمة لخطر شديد. ولا يؤدي تقاعس المجلس إلا إلى تأجيج مزاج الشارع العربي الذي يدعم موقف الحوثيين المبدئي.

لقد أظهر مجدداً التصعيد في تموز/يوليه، الناتج عن الضربات المتبادلة بين الحوثيين وإسرائيل، أن التطبيع في الشرق الأوسط والبحر الأحمر لن يكون ممكناً دون وقف التصعيد في غزة وأنه لا يمكن وقف التصعيد دون وقف فوري وكامل لإطلاق النار - وهو أمر لم يتمكن المجلس من تحقيقه منذ عشرة أشهر حتى الآن بسبب موقف واشنطن المؤيد لإسرائيل.

لا يمكن كسر هذه الحلقة المفرغة إلا بإجراءات جماعية وحاسمة من شأنها أن تعيد وضع مسار التسوية في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وفي الإطار التعاهدي والقانوني المعروف جيداً الذي أرسته قرارات مجلس الأمن. إن جميع "المخططات" الأخرى التي تعود بالفائدة على جهات فاعلة محددة ولا تسمح للفلسطينيين بممارسة حقهم لا تؤدي إلا إلى إبعادنا عن تحقيق سلام دائم وعادل في المنطقة. فلنركز أخيراً على هذه المهمة الملحة، مما سييسر بشكل كبير جهودنا لحل النزاعات الأخرى، بما في ذلك النزاع في اليمن.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المبعوث الخاص هانز غرونديبرغ والسيدة ليزا دوتن من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على بيانتهما .

"إن الحرب أمر قبيح" هكذا بدأت إلهام حسن، البالغة من العمر 40 عاماً والمقيمة في صنعاء، رسالتها التي وجهتها في أيلول/سبتمبر 2023 إلى الأجيال القادمة، وهي عبارة عن نداء مُلح من أجل السلام. وتضيف ما يلي:

أو ما يزيد على 18 مليون شخص، إلى مساعدات إنسانية. ولا يزال الملايين يعانون من نقص الغذاء. ولم تتلق خطة الأمم المتحدة الإنسانية لليمن لهذا العام حتى ربح التمويل اللازم لها. وعلاوة على ذلك كله، تعرض البلد الشرق أوسطي الذي يعاني منذ أمد بعيد لأمطار غزيرة تسببت في فيضانات مدمرة. وكانت محافظات الحديدة وتعز ومأرب الأكثر تضرراً، حيث لقي ما لا يقل عن 57 شخصاً حتفهم واضطر عشرات الآلاف إلى مغادرة منازلهم. ولم يُقَمِّ بعد النطاق النهائي للأضرار. ويبدو أن أعضاء المجلس والمجتمع الدولي بأسره بحاجة في ظل هذه الظروف إلى تعبئة جميع الموارد المتاحة لمساعدة اليمنيين العاديين الذين يكافحون من أجل البقاء ويحتاجون إلى الحصول على الغذاء والدواء والضروريات الأخرى دون عوائق بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه.

ونرى أن السبيل الوحيد لتحقيق توافق وطني واسع النطاق وصياغة رؤية مشتركة لمستقبل البلد هو إطلاق حوار شامل للجميع بين اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة. ونواصل دعم جهود المبعوث الخاص هانس غرونديبرغ، بما في ذلك الجهود الرامية إلى توطيد وقف مستدام لإطلاق النار رسمياً وإطلاق حوار وطني كامل وشامل للجميع بدعم من الأمم المتحدة. ومن جانبنا، فإننا نواصل تنسيق النهج مع جميع القوى السياسية الرئيسية في اليمن ومع شركائنا الإقليميين. ويتمثل الهدف النهائي في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل. ونؤكد مجدداً ضرورة تحديث الأساس القانوني الدولي للتسوية في اليمن.

وتجدر الإشارة - وأعتقد أن القليلين اليوم يجروون على إنكار ذلك - إلى أن التصعيد المطرد بصفة عامة في الشرق الأوسط يؤثر بشكل مباشر على الحالة في اليمن. ومن المؤسف أن البلد ينجرُ بشكل متزايد إلى الاضطرابات الإقليمية. ولا تزال الهجمات على السفن التجارية في البحر الأحمر تمثل مشكلة خطيرة. وندعو الحوثيين إلى إنهاء أي أعمال تعيق حرية الملاحة الدولية والإفراج عن السفينة غالاكسي ليدر وطاقمها. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الأطراف الدولية الفاعلة إلى احترام سيادة اليمن. فالهجمات على أهداف في أراضي ذلك البلد، مثل الضربات التي يشنها ما يسمى بـ"التحالف"

ونحن قلقون بشأن الفيضانات المفاجئة. وقد أظهرت دراسة حول تأثير التغيير المناخي على النازحين في اليمن، أجرتها منظمة يمنية غير حكومية بناء على طلب سويسرا، أن ما يقرب من 600 000 شخص نزحوا بسبب السيول والفيضانات المفاجئة على مدى السنوات الـ 15 الماضية. وتزيد هذه الفيضانات من خطر الإصابة بالأمراض، مثل الكوليرا. بالإضافة إلى ذلك، أدى تدمير البنية التحتية المدنية وتشنت السكان بسبب النزاع المسلح الدائر إلى زيادة التعرض لأخطار تلك الظواهر المناخية.

إن العمل الذي يقوم به العاملون في المجال الإنساني أمر بالغ الأهمية في هذا السياق. ويجب ضمان سلامتهم ووصولهم إلى السكان المدنيين، وفقاً للقانون الدولي الإنساني، على النحو المشار إليه في القرار 2730 (2024). وتشعر سويسرا بقلق بالغ إزاء القيود التي يفرضها الحوثيون على المجالين المدني والإنساني والتي تخلق مناخاً من الخوف. إن الاحتجاز التعسفي للمدنيين اليمنيين، بما يشمل العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة، أمر غير مقبول. وتدين سويسرا اقتحام مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في صنعاء. وتدعو إلى الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين تسفياً. ويشكل الدخول غير المصرح به إلى مكاتب الأمم المتحدة والاستيلاء على الوثائق والممتلكات بالقوة انتهاكاً خطيراً لامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

وتتهي إلهام حسن رسالتها ببدء عاجل من أجل سلام دائم يحفظ الحرية والكرامة والحقوق والمساواة للجميع. ولا يسعنا إلا أن نكرر هذا النداء من أجل اليمن والمنطقة قاطبة. ويبقى دعم المجلس للجهود السياسية والإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة أمراً أساسياً. وستواصل سويسرا العمل من أجل تحقيق تلك الغاية.

السيدة غات (مالطة) (تكلت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والسيدة دوتن مديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتهما.

ظراً للتوترات المتصاعدة في المنطقة، فمن الضروري أن تقوم جميع الأطراف بتهدئة الأعمال العدائية وممارسة ضبط النفس. إن

”حتى عندما ينتهي القتال، لا تعود الأمور إلى ما كانت عليه. ربما لم تمت بعد وتتنفس، ولكنك لا تعيش حقاً“.

وتذكرنا هذه الكلمات بواجبنا وهو منع نشوب النزاعات وعواقبها الوخيمة .

وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى ثلاث نقاط. أولاً، هناك حاجة ملحة لوضع حد لدوامه العنف. ولا تزال سويسرا تشعر بقلق عميق إزاء الحالة في المنطقة، بما في ذلك اليمن. ويجب تجنب حدوث تصعيد إقليمي أخطر. وهذا التصعيد قد يؤدي أيضاً إلى تفاقم الحالة في اليمن وخسائر بشرية مدمرة. وتدعو جميع الأطراف إلى الامتثال الصارم للقانون الدولي، بما في ذلك حقوق وحريات الملاحة في البحر الأحمر. ونكرر دعوتنا إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتوصل إلى حل دبلوماسي. وتدعم سويسرا جميع الجهود الدبلوماسية الجارية لتحقيق هذه الغاية.

ثانياً، يجب أن يظل حل النزاع السياسي في اليمن محور تركيزنا الأساسي. وتدعو جميع الأطراف إلى بذل قصارى جهدها لتجنب استئناف نشوب نزاع واسع النطاق. ويجب تعزيز جميع تدابير بناء الثقة. وفي الشهر الماضي (انظر S/PV.9692)، رحبنا بالاتفاق على وقف التدابير الانتقامية في القطاع المصرفي واستئناف بعض الرحلات الجوية التجارية. ويُعد التنفيذ الجزئي لذلك الاتفاق خطوة في الاتجاه الصحيح. ويجب أن تتوقف جميع الأعمال الانتقامية الاقتصادية. وتدعو سويسرا أطراف النزاع إلى احترام أحكام اتفاق خفض التصعيد الاقتصادي والاجتماع تحت رعاية مكتب المبعوث الخاص. ويمثل استئناف المناقشات بشأن تبادل الأسرى في حزيران/يونيه الماضي إشارة إيجابية نرحب بها. وتمثل هذه المناقشات فرصة لخلق مناخ من الثقة وإعطاء زخم جديد للمحادثات التي بدأها المبعوث الخاص. وفي هذا السياق، تكرر سويسرا التأكيد على دعمها الكامل لدور الوساطة الذي يقوم به المبعوث الخاص.

ثالثاً، لن يتحقق أي تحسن دائم في الحالة الإنسانية المثيرة للقلق سوى من خلال دعم العمل الإنساني والتوصل لحل دبلوماسي للنزاع.

أداء ولايتها. ونطالب الحوثيين بمغادرة المبنى وإعادة جميع الأصول والممتلكات التي تم الاستيلاء عليها فوراً.

وقد أدت الحرب الاقتصادية التي يشنها طرفا النزاع إلى تفتيت الاقتصاد اليمني والعملة اليمنية، مما تسبب في ارتفاع التضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية. ويشجعنا الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بين الحكومة اليمنية والحوثيين الشهر الماضي بشأن عدة تدابير لخفض التصعيد على الجانب الاقتصادي. ونأمل أن يمكن استخدام هذا الاتفاق كخطوة إلى الأمام نحو إرساء وقف إطلاق نار رسمي على مستوى البلد واستئناف عملية سياسية شاملة للجميع تتولى الجهات اليمنية قيادتها ومسؤوليتها. ونرحب بالجهود التي يبذلها مكتب المبعوث الخاص وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عقد جولة مشاورات رابعة مع ممثلي مختلف شرائح المجتمع اليمني. إن الانتهاك المنهجي لحقوق المرأة في حرية التنقل يحد من قدرة المرأة على المشاركة في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك العمل والتعليم والحصول على الرعاية الصحية. ومن أجل ضمان سلام مستدام، يجب أن تكون المرأة قادرة على المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والأمنة في المفاوضات السياسية وفي صنع القرار بشأن مستقبل اليمن.

وفي الختام، يواجه اليمن منعطفاً حرجياً. وقد شهدنا الشهر الماضي مستوى جديداً من التصعيد، مما يدل على خطر نشوب نزاع مدمر على مستوى المنطقة. ويجب على الحوثيين التوقف فوراً عن أي أعمال عسكرية تشكل خطراً إضافياً على سلامة ملايين اليمنيين الذين عانوا من الحرب المستمرة منذ ما يقرب من عقد من الزمن. ويشمل ذلك تصرفات الحوثيين ضد الملاحة التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن واحتجازهم غير المبرر للسفينة غالاكسي ليدر وطاقمها. كما تقع على عاتق أعضاء المجتمع الدولي مسؤولية تهدئة التوترات في المنطقة على وجه السرعة وإعطاء الأولوية للحوار من أجل تجنب المزيد من التصعيد الإقليمي.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والمديرة دوتن على إحاطتهما. وأود أيضاً أن أرحب بالسفير اليمني الحاضر في هذه القاعة اليوم.

السياق الإقليمي لا يساعد على بذل جهود لمعالجة الوضع المتردي في اليمن، بما في ذلك على الصعيد الإنساني. وهناك أكثر من 18 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وأكثر من نصفهم من الأطفال. ولا يزال الجوع يشكل مصدر قلق ملح، حيث يعاني 17,6 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتستمر الكوليرا في الانتشار في جميع أنحاء اليمن، مع وجود ما يقرب من 150 000 حالة مشتبه بها ومئات الوفيات. وقد أثرت الفيضانات الأخيرة في اليمن على عشرات الآلاف من الأسر، وألحقت الضرر بالمنزل والمزارع والبنية التحتية، وأدت إلى وفاة العديد من المدنيين بشكل مأساوي. إننا ندعو السلطات اليمنية إلى إزالة العوائق التي تحول دون إيصال المساعدات والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى المحتاجين في جميع أنحاء اليمن.

وتشكل الفجوة في توفر الموارد مصدر قلق مماثل. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى دعم استجابة قوية للأزمة الإنسانية في اليمن وتكثيف تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن بشكل عاجل.

إلا بد من ضمان توفير بيئة العمل المناسبة لزملائنا في المجال الإنساني لتلبية احتياجات جميع اليمنيين. وفي هذا السياق، فإننا ندين بشدة الاعتقالات والاحتجازات التعسفية التي يقوم بها الحوثيون مستهدفين موظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني وموظفي المنظمات غير الحكومية والبعثات الدبلوماسية في اليمن. وهذه الاعتقالات غير مقبولة ويمكن أن يكون لها تداعيات بعيدة المدى على إيصال المساعدات الإنسانية. ومن الضروري أن يكون العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية قادرين على القيام بعملهم البالغ الأهمية في بيئة عمل آمنة. ونطالب بإطلاق سراحهم فوراً دون أي شروط. وأثناء فترة احتجازهم، يجب أن يكون الاحتجاز في ظروف جيدة وأن يُسمح لهم بالاتصال بأسرهم وزملائهم ومحاميهم.

وندين بشدة اقتحام الحوثيين لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في صنعاء. وهذا العمل يتنافى مع امتيازات وحصانات الأمم المتحدة ويشكل اعتداءً خطيراً على قدرة الأمم المتحدة على

وجود نمط من التراجع المتزايد في احترام الحماية التي يتمتع بها موظفو المنظمات الدولية والإنسانية والطبية وفقا للقانون الدولي الإنساني.

وتعرب سلوفينيا عن قلقها البالغ إزاء أمر الحوثيين مؤخرا بإغلاق مكتب مفوضية حقوق الإنسان في صنعاء، وتدين اقتحام الحوثيين للمكتب في وقت سابق من هذا الشهر. ونؤكد على استمرار أهمية الرصد المستقل والمحايد لحالة حقوق الإنسان في اليمن وحرمة مباني الأمم المتحدة.

إننا نشيد بالعمل الذي لا غنى عنه الذي تقوم به الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الميدان وونرفض تماما تسليح الحيز الإنساني والمدني الذي لا يؤدي إلا إلى زيادة احتدام النزاع وتعقيد إيصال المساعدات الإنسانية التي يحتاج إليها الشعب اليمني بشدة.

لقد واجه اليمنيون فيضانات مدمرة في الأسابيع الأخيرة، إضافة إلى تفشي الكوليرا على نحو مميت، تضررت منه عشرات الآلاف من الأسر. ونظرا للظواهر الجوية القسوى التي تؤثر بشكل مباشر على حالة الأمن الغذائي الهشة أصلا، فقد حان الوقت لزيادة المساعدة الإنسانية، وليس لفرض أعباء إضافية على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. لذلك نغتنم الفرصة للدعوة إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع مناطق اليمن بصورة آمنة ودون عراقيل.

أخيرا، خلاصة القول هي أننا نحذر من الإجراءات الانفرادية المتهورة التي ستجر اليمن إلى الحرب من جديد. وندعو إلى إعادة تركيز الجهود على السلام الطويل الأمد وعلى عمل المبعوث الخاص، ونشدد على ضرورة الالتزام بالمبادئ الإنسانية والتمسك بالقانون الدولي الإنساني. فذلك أمر غير قابل للتفاوض، كما في جميع النزاعات. ووجدنا أمل صادق في أن تحقق المناقشات التي تجري في أماكن أخرى اليوم الهدوء الذي تشتد الحاجة إليه في المنطقة.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والمديرة دوتن على إحاطتيهما. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

إن ما شهدناه الشهر الماضي فيما يتعلق بالهجوم الذي شنه الحوثيون بطائرات مسيرة في تل أبيب وما تلاه من غارات إسرائيلية على الحديدة كان تطورا خطيرا جدا على اليمن والمنطقة. وعلى الرغم من أن الهجمات في البحر الأحمر تستمر، للأسف، منذ مناقشتنا الأخيرة بشأن اليمن (انظر S/PV.9692)، فإننا نشعر بالارتياح لعدم حدوث تصعيد خطير آخر بين الطرفين.

ونؤكد من جديد أن القانون الدولي يحظر استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية، ونواصل دعوة جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ونذكر أن تفاقم جبهة جديدة بين إسرائيل واليمن لن يؤدي إلا إلى مزيد من المعاناة الإنسانية. ويجب على جميع الجهات الفاعلة في اليمن أن تعطي الأولوية للشعب اليمني، أو كما قال المبعوث الخاص اليوم، أن تحول التركيز مرة أخرى إلى اليمن والمشاكل اليمنية وأن تعمل على منع انزلاق اليمن إلى نزاع إقليمي أوسع.

نورحب بالاتفاق بين الأطراف اليمنية بشأن المسائل المصرفية ومسائل النقل، الذي أعلن عنه المبعوث الخاص الشهر الماضي. فهذا الاتفاق دليل على إمكانية التوصل إلى حلول توفيقية، على الرغم من الديناميات الداخلية والإقليمية الصعبة للغاية. ونأمل أن ينفذ هذا الاتفاق بالكامل، وأن يعود بفوائد ملموسة على الشعب اليمني، وأن يخفف من الصعوبات اليومية التي يكابدها منذ سنوات نتيجة تراجع الاقتصاد. ونحث الطرفين على تعزيز الزخم الذي تحقق من خلال هذا الاتفاق لإعادة تركيز الجهود على التوصل إلى سلام طويل الأمد في اليمن وإعطاء الأولوية لخارطة الطريق التي وضعها المبعوث الخاص ولعملية سياسية شاملة بقودها اليمنيون ويمتلكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة. ويجب أن يظل ذلك هدفنا الرئيسي.

رغم ترحيبنا بهذا التقدم، من المؤسف للغاية أنه لم يتحقق أي تقدم في إطلاق سراح الأفراد، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة، الذين يحتجزهم الحوثيون تعسفا منذ حزيران/يونيه وما قبله. وندعو من جديد إلى الإفراج عنهم فورا بشكل آمن وغير مشروط. فهذا الاحتجاز ويؤكد

وبالتالي، وأكد في الختام على أنه قد مرت ثلاثة أشهر تقريبا على الاحتجاز التعسفي للعاملين في المجال الإنساني على أيدي الحوثيين، ولم نسمع أي خبر عنهم منذ ذلك الحين. فهذه الأعمال غير مقبولة. لذلك تنضم إكوادور إلى الدعوات للإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والمديرة دوتن على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات.

إن مسار اليمن يبعث على القلق الشديد وسط استمرار الاضطرابات داخل البلد وخارجه. وبينما تواجه المنطقة بأكملها حالة هشة، ينبغي أن نواصل مراقبة الحالة في اليمن عن كثب.

وأود اليوم أن أسلط الضوء على أربع نقاط.

أولاً، تدين اليابان بشدة الأعمال المزعزعة للاستقرار التي يقوم بها الحوثيون، بما في ذلك هجماتهم ضد إسرائيل وضد الملاحة التجارية في البحر الأحمر وحوله. ويجب على الحوثيين وقف تهديداتهم للسلام والأمن في المنطقة وخارجها. وتحث اليابان دول المنطقة على ممارسة نفوذها على الحوثيين وتدعوهم إلى ضبط النفس. ونكرر مطالبتنا للحوثيين بالإفراج دون مزيد من التأخير عن أفراد طاقم السفينة MV Galaxy Leader الخمسة والعشرين، المحتجزين منذ قرابة تسعة أشهر.

ثانياً، تشعر اليابان بالجزع من اقتحام الحوثيين لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في صنعاء، وهو عمل آخر يبين عدم احترام الأمم المتحدة بعد الاحتجاز التعسفي لموظفي المنظمة قبل شهرين. ويجب أن يغادر الحوثيون مقر مفوضية حقوق الإنسان على الفور ويعيدوا جميع الأصول والممتلكات ويفرجوا دون قيد أو شرط عن جميع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والبعثات الدبلوماسية المحتجزين. ونطالب الحوثيين أيضاً بالامتناع عن تنفيذ هذه الاعتقالات مرة أخرى أبداً وعن تعريض الأنشطة الهامة لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في مجال حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية، الذين يوجدون هناك لتلبية احتياجات الشعب اليمني، للخطر.

تراقب الإكوادور بقلق مشاركة اليمن في التصعيد الإقليمي، الذي تقام بسبب الهجوم الحوثي على تل أبيب، فضلاً عن احتمال تكرار هجمات مماثلة. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر يهدد الأمن البحري والسلام في المنطقة ويعرقل التجارة العالمية. وهذا السياق السلبي يزيد من تعقيد مهمة الوساطة ويثير مخاوف من انهيار الهدنة التي تم التوصل إليها في نيسان/أبريل 2022 تحت رعاية الأمم المتحدة واستئناف الأعمال العدائية.

للحيلولة دون حدوث ذلك، كما ذكر المبعوث الخاص غرونديبرغ، من الضروري تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء حوار بناء بين الأطراف، بما في ذلك وقف التصعيد الإقليمي وتضافر الدعم الإقليمي والدولي للوساطة السلمية. وفضلاً عن ذلك، يجب أن يكفل المجلس تنفيذ حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار 2216 (2015).

يحبط وفد بلدي علماً بالاتفاقيين اللذين أعلن عنه الطرفان فيما يتعلق بالقطاع المصرفي ويأمل أن يتجسدا في التزام بالحوار لمعالجة المشاكل الاقتصادية في اليمن، بما في ذلك تنسيق السياسة النقدية والتوصل إلى إنشاء مصرف مركزي موحد وعملة موحدة.

لقد تسببت الأمطار الغزيرة التي هطلت في الأسابيع الأخيرة في اليمن في فيضانات شديدة دمرت المنازل، وفي خسائر في الأرواح والنزوح. وأدى ضعف البنية التحتية، التي تأثرت بسنوات من النزاع المسلح، إلى تفاقم أثر الفيضانات. ويُخشى أن يؤدي تدهور مرافق الصرف الصحي وإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى انتشار الأمراض الوبائية مثل الكوليرا. ومن الملح أن تعمل وكالات الأمم المتحدة التي تقوم بعمليات في الميدان بطريقة منسقة من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للسكان. ولتحقيق هذه الغاية، يجب إتاحة الموارد اللازمة ل خطة الاستجابة الإنسانية، مثلما قالت بوضوح المديرية دوتن.

ويجب التشديد على أن المنظمات الإنسانية تحتاج، من أجل القيام بعملها، إلى بيئة عمل يستطيع موظفوها العمل فيها دون خوف من التعرض للهجوم أو الانتقام.

المجلس الهجمات بوضوح، ولا سيما باتخاذها القرارين 2722 (2024) و 2739 (2024). ويحق للدول الدفاع عن سفنها ضد تلك الهجمات وفقاً للقانون الدولي. وندعو الحوثيين إلى إنهاء الحالة والإفراج فوراً عن السفينة غالاكسي ليدر وطاقمها المحتجزين منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وتدعو فرنسا إيران أيضاً إلى وقف دعمها للأعمال المزرعة للاستقرار في المنطقة. وتؤكد فرنسا مجدداً التزامها بالاستقرار الإقليمي وأمن شركائها في المنطقة. وسنواصل التزامنا في سياق عملية أسيدس العسكرية التي ينفذها الاتحاد الأوروبي لضمان الأمن البحري وحرية الملاحة، وفقاً للقانون الدولي وبالتعاون مع شركائنا.

يتحمل الحوثيون المسؤولية عن تدهور الحالة الإنسانية ومعاناة السكان اليمنيين من خلال عرقلتهم للعمليات الإنسانية بطرق متعددة. وندين هجومهم على مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واعتقالهم التعسفي لموظفيها وموظفي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وهو ما يتعارض مع القانون الدولي الإنساني. وتدين فرنسا بشدة هذه الأعمال وتطالب بالإفراج الفوري عن المحتجزين. كما أن للاعتقالات التي لا تستند إلى أي أسس عواقب على إيصال المساعدات وعلى عمل العاملين في المجال الإنساني الذين يخضعون بالفعل لقيود عديدة في الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون على حساب السكان المدنيين. ويجب أن يتوقف الحوثيون عن ارتكاب الانتهاكات ضد أبناء شعبهم الذين يخنقونهم اقتصادياً ويهددونهم يومياً. ومن غير المقبول أن تُجبر الأمم المتحدة على استعراض عملياتها والحد من أعمالها من أجل التصدي لهذه التهديدات. ويجب أن يكون العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية قادرين على تنفيذ عملياتهم بأمان ودون عراقيل. فالسكان المدنيون يعتمدون على المساعدات الإنسانية. ويساور فرنسا القلق أيضاً إزاء الفيضانات الأخيرة وتفاقم انعدام الأمن الغذائي واستمرار تفشي وباء الكوليرا، مما يزيد من التحديات التي تواجه اليمنيين.

أما على الصعيد الأمني، فلا بد من وقف كامل ودائم للأعمال العدائية إذا ما أردنا تجنب العودة إلى النزاع على أرض الواقع. ويجب أن يعود الحوثيون إلى طاولة المفاوضات التي يقودها المبعوث الخاص

ثالثاً، يساور اليابان بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية في اليمن حيث يعاني الناس من انعدام الأمن الغذائي والأمراض والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والأمطار الغزيرة الأخيرة. ولا تزال الحاجة هائلة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الرعاية الصحية، وخاصة للنساء والفتيات، بعد تسع سنوات من النزاع. ومن هذا المنطلق، ساهمت اليابان مؤخراً بمبلغ 2,4 مليون دولار لفائدة صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعزيز خدمات الصحة الإنجابية والحماية المنقذة للحياة. وسنواصل تقديم المساعدات الإنسانية اللازمة للتخفيف من محنة اليمنيين.

أخيراً وليس آخراً، يساور اليابان بالغ القلق إزاء ركود عملية السلام وتزايد انعدام الأمن في اليمن. وقد اعتبرنا اتفاق الطرفين على العديد من تدابير وقف التصعيد في قطاعي المصارف والطيران الشهر الماضي أمراً إيجابياً على الرغم من استمرار العديد من المشكلات الخطيرة الأخرى. والحوار الوطني الشامل والمستدام تحت رعاية الأمم المتحدة هو وحده الكفيل بتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وتلبية التطلعات المشروعة للشعب اليمني الذي يأمل في تحقيق السلام والازدهار. وتواصل اليابان دعم جهود الوساطة البالغة الأهمية التي يقوم بها المبعوث الخاص تحقيقاً لتلك الغاية.

السيدة باوليني (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد غرونبرغ والسيدة دوتن على إحاطتهما. وأود أيضاً أن أرحب بحضور الممثل الدائم لليمن هنا اليوم.

نظراً إلى تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، يجب أن يبذل مجلس الأمن كل ما في وسعه لتفادي اندلاع نزاع إقليمي. وفي هذا السياق، ينبغي أن يوقف الحوثيون على الفور أنشطتهم المزرعة للاستقرار في المنطقة والتي تستمر بشكل يومي في انتهاك المبادئ الأساسية للقانون الدولي على نحو ما يبينه تقرير الأمين العام. وتكرر فرنسا إدانتها الحازمة للهجوم على تل أبيب بطائرة مسيرة ليلة 18 و 19 تموز/يوليه الذي أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عنه. ويساهم الحوثيون في التصعيد الإقليمي ويتحملون المسؤولية الرئيسية عنه، بما في ذلك في البحر الأحمر وخليج عدن، في تحدٍ لقرارات مجلس الأمن. وقد أدان

(2023) و (2024) 2728 و (2024) 2735 في أقرب وقت ممكن بهدف إقرار وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة والتعجيل بتهدئة التوترات في المنطقة، بما في ذلك في اليمن والبحر الأحمر. وتعرب الصين عن استعدادها لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي لبذل الجهود للتوصل إلى تسوية سياسية للمسألة اليمنية من أجل المساعدة في استعادة السلام والاستقرار الإقليميين وتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط على المدى الطويل.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والمديرة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دوتن على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

في العام الماضي، كان هناك أمل في تحقيق تقدم في الجهود الدبلوماسية المتوقفة منذ فترة طويلة لإنهاء النزاع في اليمن. وكانت لحظة تفاؤل بعد سنوات من الحرب والكثير من الدمار والمعاناة. وتبين حتى الآن للأسف أن تحقيق السلام أمر بعيد المنال ولا يزال الشعب اليمني يدفع ثمناً باهظاً. وأريد اليوم أن أركز على ثلاث طرق يقوض الحوثيون من خلالها السلام والأمن في اليمن وفي جميع أنحاء المنطقة والعالم.

أولاً، يواصل الحوثيون احتجاز عاملين في المجال الإنساني وموظفين دبلوماسيين ظلماً. طالبت مجموعة من أعضاء المجلس قبل بضعة أسابيع تحديداً (انظر S/PV.9692)، على غرار ما طالبوا به في بياناتهم اليوم، بالإفراج الفوري والأمن عن أولئك المحتجزين البالغ عددهم 130 موظفاً يمينياً من حوالي 29 منظمة مختلفة كانوا يعملون على تقديم المساعدة المنقذة للحياة للشعب اليمني لحظة احتجازهم. ولكن الحوثيين لم يطلقوا سراحهم بل كثفوا هجماتهم على العاملين في المجال الإنساني، كما سمعنا اليوم من مقدمي الإحاطتين. واقتحم المتمردون الحوثيون مقر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في صنعاء ويجب إدانة ذلك بشدة. ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق لاستهداف موظفي الأمم المتحدة أو احتجاز أشخاص بسبب قيامهم بعملهم الإنساني والدبلوماسي القانوني في هذا النزاع أو أي نزاع

الذي تدعمه فرنسا دعماً كاملاً في تنفيذ خريطة الطريق السياسية التي وضعها. ويجب ضمان المشاركة الفعالة للمرأة اليمنية في المفاوضات.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والمديرة دوتن على إحاطتيهما. وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولاً، ترحب الصين بالاتفاق الأخير بين الحكومة اليمنية والحوثيين بشأن المسائل المالية وتلك المتعلقة بالطيران. ونأمل أن يبني الطرفان على هذا المثال وأن تستند تصرفاتهما إلى مصالح الشعب اليمني ورفاهه وأن يظلا ملتزمين بالحل السياسي وبتجنب التدخلات والتوصل إلى أرضية مشتركة وتسوية النزاع من خلال الحوار والتفاوض من أجل تعزيز عملية سياسية شاملة يقودها اليمنيون ويملكون زمامها. وتدعم الصين جهود السيد غرونديبرغ في مجال الوساطة وتتوقع من جميع الأطراف، ولا سيما البلدان التي لها تأثير على الحالة في اليمن، أن تؤدي دوراً بناءً في هذا الصدد.

ثانياً، تدعو الصين مرة أخرى الحوثيين إلى احترام حقوق الملاحة لجميع السفن التجارية في البحر الأحمر وفقاً للقانون الدولي ووقف مضابقتهم وهجماتهم والحفاظ على سلامة الممرات الملاحية في البحر الأحمر. وتدعو الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس والتوقف عن الأعمال التي ستؤدي إلى تفاقم التوترات.

ثالثاً، تدعو الصين المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدات الإنسانية والتعجيل بالوفاء بالتعهدات والمساعدة في التخفيف من حدة الحالة الإنسانية الخطيرة في اليمن. ويساور الصين بالغ القلق إزاء احتجاز موظفي الأمم المتحدة وأصولها في اليمن وتدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع موظفي الأمم المتحدة وإعادة جميع الأصول ذات الصلة.

ترتبط الحالة في اليمن والبحر الأحمر ارتباطاً وثيقاً بالنزاع في غزة. وقد كان لبطء وصعوبة الجهود المبذولة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة آثار سلبية غير مباشرة أدت إلى تفاقم الاضطرابات الإقليمية. وتدعو الصين إلى تنفيذ القرارات 2712 (2023) و 2720

المستمرة للحوثيين في البحر الأحمر وخليج عدن والممرات المائية المحيطة إدانة لا ليس فيها. وقد استمرت هذه الهجمات على الرغم من مطالبة المجلس في القرار 2722 (2024) بأن "يكف الحوثيون فوراً عن جميع هذه الهجمات". وتشكل هذه الأعمال التصعيدية تهديداً خطيراً للحريات الملاحية الدولية، فضلاً عن تهديدها للسلام والأمن الإقليميين، كما أنها أدت إلى ارتفاع الأسعار وتسببت في تأخير وصول المواد الإنسانية الحيوية مثل الغذاء والدواء إلى اليمنيين. وينبغي ألا نخطئ. فقد مكنت إيران بصورة مباشرة شن تلك الهجمات. وكان استخدام الحوثيين لطائرة مسيرة إيرانية من طراز صمد 3 في هجوم 19 تموز/يوليه على إسرائيل مثلاً آخر على الأسلحة التي زودتهم بها إيران والتي مكنت من شن هجمات إرهابية مميتة في المنطقة. وقد وسع الحوثيون من علاقاتهم مع المنظمات الإرهابية الأخرى المدعومة من إيران في المنطقة في محاولة لنشر مزيد من الفوضى في اليمن وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط. وأود أن أكرر الآن ما شددنا عليه الشهر الماضي من أن الرد الوحيد المناسب هو إدانة هذه الهجمات والمطالبة بوقفها فوراً ودون شروط مسبقة.

بالإضافة إلى ذلك، حان الوقت لأن يفعل المجلس شيئاً حيال هجمات الحوثيين وأنشطتهم. وينبغي، بداية، أن نتخذ إجراءات تمنع عن الحوثيين الأسلحة والإمدادات، وبخاصة المواد الحيوية التي يتلقونها من إيران منذ فترة طويلة في انتهاك لحظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة بموجب القرار 2216 (2015). وقد طلب الممثل الدائم لليمن مؤخراً دعماً إضافياً لتنفيذ هذا القرار وينبغي أن نستجيب لدعوته. فلنكن واضحين في أن الدول الأعضاء التي تعترض على مساءلة الحوثيين وإيران متواطئة في تفويض مصداقية قرارات المجلس. وستواصل الولايات المتحدة، من جانبها، دعم حق إسرائيل في الدفاع عن النفس في مواجهة تلك الهجمات غير المسبوقة.

ولا يعني مجرد تبين أن السلام بعيد المنال واتسام هذه اللحظة بتصعيد الحوثيين أنه يمكننا الاستسلام للتشاؤم أو لما هو أسوأ من ذلك بترك النزاع يتراجع في سلم أولويات المجلس. سيكون ذلك ظلماً فادحاً للشعب اليمني ولولايتنا المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين.

آخر. وبالفعل، من المهم ألا نبرر هنا في المجلس الحالة في اليمن بسبب أمور تحدث في أماكن أخرى من العالم.

وتلقينا أيضاً تقارير موثوقة تفيد بأن الحوثيين يواصلون تعريض المحتجزين لانتهاكات جسيمة وسوء المعاملة، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون الأمريكيون المحتجزون منذ عام 2021. وتشير التقارير أيضاً إلى أن المسؤولين الحوثيين حذروا عائلات المحتجزين من التحدث علناً، وبالتالي قد يكون العدد الفعلي للمحتجزين أكبر بكثير مما نعرفه. وأود اليوم أن أشيد بالأصوات الشجاعة لمنظمات المجتمع المدني اليمنية التي تدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين ظلماً. ويجب أن يدعم المجلس تلك الجهود وأن يوحد كلمته لإدانة احتجاز الحوثيين لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين والمطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عنهم.

وأما المسألة الثانية التي أريد أن أثيرها فتتعلق بالأزمة الإنسانية الحادة في اليمن التي تفاقت بسبب عرقلة الحوثيين للمساعدات الحيوية وسجل حكمهم الفاشل. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يعيق الحوثيون الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار الكوليرا في اليمن. وقد أدى منعهم الرعاية الطبية الأساسية إلى مقتل المئات منذ تشرين الأول/أكتوبر. لقد كانت مأساة يمكن تفاديها ووفيات يمكن تلافيها. ويتناقض التعاون بين حكومة الجمهورية اليمنية والمنظمات الدولية في حملات التطعيم تناقضاً صارخاً مع عرقلة الحوثيين وحظرهم الصريح في بعض الحالات لجهود التطعيم الجارية، مما أدى إلى ارتفاع حاد في حالات شلل الأطفال وغيره من الأمراض التي يمكن الوقاية منها في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. إن رسالتنا إلى الحوثيين بسيطة وهي أن يتوقفوا عن عرقلة المساعدات ويتوقفوا عن إعاقة الجهود الإنسانية. فحياة الناس في خطر.

يحاول الحوثيون عمداً صرف الانتباه عن سجلهم الفاشل بالتركيز على أحداث أخرى في المنطقة. وينبغي ألا نسمح لهم ولا لأنفسنا بالوقوع في هذا الفخ. والشعب اليمني أعلم بذلك وينبغي أن يتوقف أعضاء المجلس عن اختلاق الأعدار للحوثيين. وتدعو الولايات المتحدة مجدداً جميع أعضاء المجلس إلى إدانة الهجمات التصعيدية

ثالثاً، يساور جمهورية كوريا بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في الميدان. وقد أودت الفيضانات المدمرة الأخيرة بحياة العشرات وأثرت على عدد كبير من الأسر، مما أدى إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية زيادة كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال انتشار الكوليرا يشكل تهديداً خطيراً للمجتمعات المحلية ولا يزال تزايد انعدام الأمن الغذائي والجوع يشكل مصدر قلق كبير. ونرى أنه ينبغي أن يعيد المجتمع الدولي تركيز اهتمامه المستمر على الحالة الإنسانية المتدهورة في اليمن. وكما قال وفد بلدي عدة مرات، فإننا نلتزم بمواصلة مساهماتنا الفعالة لدعم الاحتياجات الإنسانية بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

رابعاً، يحدونا أمل كبير في أن تنفذ الحكومة اليمنية والحوثيون بإخلاص التزاماتهم بتهدئة النزاعات الاقتصادية الجارية من أجل الصالح العام. فلن تؤدي العودة إلى التصعيد المتبادل، لا سيما من خلال التدابير الاقتصادية العدائية التي يتخذها الحوثيون، إلا إلى التسبب بمعاناة لا مبرر لها للشعب اليمني البريء، والتأثير بشكل غير متناسب على النساء والأطفال.

وعلى تلك الخلفية، نؤكد من جديد دعمنا الثابت لمثابرة السيد غروندبرغ في جهوده الرامية إلى التصدي لتلك التحديات المتعددة والمستمرة وإرساء الأساس لعملية انتقال سياسي شاملة بقيادة يمنية تحت رعاية الأمم المتحدة من خلال عمله المتواصل في الميدان. ونأمل أيضاً أن تستجيب جميع الأطراف اليمنية، ولا سيما الحوثيون، لتلك المساعي وأن تلتزم بعملية تفاوض حقيقية لتمهيد الطريق من أجل تحقيق مستقبل أفضل لليمن وشعبه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سيراليون.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائداً واحداً، وهم الجزائر وغيانا وموزمبيق وبلدي، سيراليون.

نود أن نعرب عن تعاطفنا مع الحكومة اليمنية ومع أسر أولئك الذين فقدوا أرواحهم خلال فيضانات الحديد في 8 آب/أغسطس، ومع

ولذلك يجب أن نواصل التنديد بالأعمال التصعيدية للحوثيين ودعوة جميع الأطراف إلى العمل من أجل تحقيق السلام.

السيد جون بيونغ بارك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص هانس غروندبرغ والمديرة ليزا دوتن من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على ما قدمه من مستجدات مفيدة. كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

بينما يرصد المجتمع الدولي الحالة المضطربة في الشرق الأوسط بقلق بالغ، من المؤسف أننا لم نشهد أي تقدم ملموس على الأرض في اليمن. وبدلاً من ذلك، نشهد هجمات الحوثيين المستمرة على السفن، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في 13 آب/أغسطس على ناقلة نفط ترفع علم ليبيريا في البحر الأحمر، واحتجاز الموظفين مع منع الاتصال، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة، واستمرار الأزمة الإنسانية. وفي هذا السياق الرهيب، أود أن أتناول النقاط التالية:

أولاً، تدعو جمهورية كوريا الحوثيين على وجه السرعة إلى الوقف الفوري لجميع الهجمات غير القانونية المستمرة على السفن في البحر الأحمر وخليج عدن والمنطقة ككل. ولن تؤدي أنشطتهم المتهورة والعدائية إلا إلى تقويض الجهود المضنية المبذولة في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية لصالح جميع أبناء الشعب اليمني. وعلاوة على ذلك، نحث الحوثيين على الامتناع عن القيام بأي أعمال استفزازية أخرى قد تؤدي إلى تفاقم الحالة الأمنية الإقليمية غير المستقرة في الأيام والأسابيع المقبلة.

ثانياً، ندين بحزم اقتحام الحوثيين لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في صنعاء واستيلاءهم على الوثائق والممتلكات بالقوة. ويشير هذا الحادث الخطير قلقاً أكبر بسبب إخفاء الحوثيين قسراً لموظفي الأمم المتحدة والدبلوماسيين وموظفي المجتمع المدني والقطاع الخاص ومواصلة احتجازهم. وتتأشد جمهورية كوريا، في إطار دعمها الثابت لجهود المجتمع الدولي للتخفيف من معاناة الشعب اليمني، الحوثيين أن يطلقوا سراح جميع المحتجزين فوراً ودون قيد أو شرط وأن يتعاونوا بالكامل مع المجتمع العالمي من أجل تحقيق مستقبل أكثر إشراقاً للشعب اليمني.

وقد نرحب بالمليين من اليمنيين بعد قرابة عقد من النزاع والأزمات الإنسانية، وبواجهون المجاعة. والانتفاضة في استهلاك الغذاء والزيادة في مستويات الحرمان أمر مثير للقلق، ونأمل أن يتمكن برنامج الأغذية العالمي من استئناف توزيع الأغذية في أقرب وقت ممكن. وندعو جميع الأطراف إلى الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وذلك من أجل ضمان تقديم المساعدات الإنسانية للشعب اليمني. والحقيقة هي أن الفقر قد تعمق. ولا يمكن للشعب اليمني أن يتحمل تجدد النزاع. وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق إلى أربع نقاط. أولاً، نؤكد مجدداً على دعمنا القوي لجهود الأمم المتحدة والجهود الإقليمية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية يملك زمامها ويقودها اليمنيون، ونحث جميع الجهات الفاعلة المعنية على إعطاء الأولوية للقنوات الدبلوماسية. ويتعين علينا أن نعمل بصورة عاجلة على إعادة إرساء الهدنة التي كانت قائمة قبل التصعيد الأخير في النزاع بين إسرائيل وغزة. وسينطوي ذلك على نهج متكامل وتوافق حقيقي من قبل مختلف الجهات الفاعلة، بوساطة الجهود الدبلوماسية تحت قيادة الأمم المتحدة. كما يجب أن تبقى الجهود الأخرى التي تبذلها بلدان المنطقة في طليعة هذه العملية، ويتعين بذل المزيد من الجهود لكفالة التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

وفي ذلك الصدد، نشي على المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان لجهودهما الحثيثة الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للنزاع اليمني. ويجب علينا أن نحافظ على التقدم الذي أحرز من خلال الدبلوماسية. فاستمرار المواجهة العسكرية لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تأجيج النزاع، ما يهدد بزيادة معاناة المدنيين. وتنتهي المجموعة على مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في اليمن لعقد اجتماعهما التشاوري الأخير في المكلا، الذي جمع 70 ممثلاً من مختلف قطاعات المجتمع اليمني، وضم مسؤولين حكوميين وقادة من المجتمع المدني وممثلين سياسيين. وهدف هذا الاجتماع إلى وضع رؤية من القاعدة إلى القمة للعملية الشاملة، مع التركيز على الأولويات الرئيسية مثل التدابير الاقتصادية والأمنية والاحتياجات

العديد من الأشخاص الذين نزحوا نتيجة لذلك. ونود أن نشكر مقدمي الإحاطتين - المبعوث الخاص هانز غرونديبرغ وليزا دوتن، مديرة شعبة التمويل والشراكات التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - اللذين ساعد وضوح تحليلاتهما ورؤاهما الثاقبة على تعميق فهمنا للوضع الحالي في اليمن. ونرحب أيضاً بمشاركة ممثل اليمن في هذه الجلسة. يعرب أعضاء المجموعة بدايةً عن القلق البالغ إزاء تصعيد الحوثيين مرة أخرى هجماتهم على مباني الأمم المتحدة. واستيلاء الحوثيين المتعمد وغير المبرر وغير المقبول على مقر المفوضية السامية لحقوق الإنسان في صنعاء في 3 آب/أغسطس انتهاك صارخ ليس فقط للقانون الدولي والاتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، بل أيضاً لميثاق الأمم المتحدة. فتلك الأعمال تقوض نزاهة العمليات الدولية وتمثل اعتداءً مباشراً على مبادئ الحياد والنزاهة التي تحكم عمل الأمم المتحدة. ويضطلع بعمليات الأمم المتحدة بما يحقق المصالح المشتركة للمجتمع الدولي وبما يتماشى مع المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق. ولا ينبغي أبداً أن تكون مباني الأمم المتحدة، أو موظفوها، هدفاً للهجمات. ونشارك المبعوث الخاص والسيد فولكر تورك، المفوض السامي لحقوق الإنسان، في مطالبة الحوثيين بمغادرة مباني الأمم المتحدة وإعادة جميع ممتلكات موظفي الأمم المتحدة على الفور. ويجب احترام حرمة مرافق الأمم المتحدة، وأي شكل من أشكال الاعتداء على موظفيها أمر غير مقبول.

وتشعر أيضاً بقلق بالغ إزاء عدم الإفراج عن العشرات من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المحتجزين وعدم السماح لأسرهم بالاتصال بهم. ويشكل رفض الإفراج عنهم أو السماح لهم بالاتصال بأسرهم انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. ولا تقوض تلك الأعمال الجهود الإقليمية وجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق السلام فحسب، بل تقاوم أيضاً الحالة الإنسانية المتردية أصلاً في اليمن. ويشكل استمرار احتجاز العاملين في مجال الإغاثة وموظفي الأمم المتحدة انتهاكاً في التقدم نحو حل سلمي وخيانة للمبادئ الإنسانية التي توجه التدخلات الدولية.

على الحاجة الملحة لوقف إطلاق النار في غزة والتنفيذ السريع للقرار 2735 (2024)، الذي يظل مفتاح الاستقرار في الشرق الأوسط.

رابعاً، نحث البلدان المانحة على دعم خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن. فالواقع الحالي الذي وصفته السيدة دوتن للتو واقع مزرٍ. ويشكل نقص التمويل اللازم لخطة الاستجابة مصدر قلق ويتطلب تكثيف الجهود، خاصة مع اقتراب خطر اندلاع حرب إقليمية. وأكثر المشاكل إلحاحاً بالنسبة لملايين اليمنيين، ولا سيما الأطفال، هي ضمان قوتهم اليومي واستئناف أنشطتهم الاقتصادية.

وفي الختام، سيواصل أعضاء المجموعة المتأثرة في جهودهم الدؤوبة لتحقيق السلام والاستقرار في اليمن. ونحن ملتزمون بالعمل مع الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين لضمان عودة الحياة الطبيعية إلى البلد بعد سنوات من النزاع وعدم الاستقرار.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أود في البداية، السيد الرئيس، أن أتقدم إليكم بالتهنئة على رئاستكم للمجلس لهذا الشهر، متمنياً لكم كل التوفيق والنجاح. وأتقدم بالشكر لسلفكم، روسيا الاتحادية الصديقة، على رئاستها للمجلس في الشهر الماضي. وأشكر السيد هانس غرونديبرغ والسيدة ليزا دوتن على إحاطتهما.

يقف اليمن اليوم على أعتاب مرحلة خطيرة وصعبة، بعد 10 سنوات من انقلاب الميليشيات الحوثية الإرهابية، وحربها على الدولة اليمنية والتوافق الوطني وتطلعات الشعب اليمني في الاستقرار والأمن والبناء والتنمية؛ هذه الحرب التي خلفت ضعفاً اقتصادياً وإنسانياً كارثياً. وعلى الرغم من كل الجهود الإقليمية والدولية لإنهاء هذا الصراع وتحقيق السلام، وعلى وجه التحديد جهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان لمعالجة الأزمة اليمنية، إلا أن الميليشيات الحوثية تتجه نحو العودة مجدداً إلى مربع الحرب من خلال التصعيد العسكري على عدة محافظات، واعتداءاتها على مئات القرى والعزل

الإنسانية واستراتيجيات خفض التصعيد. وتمثلت إحدى النتائج الهامة في الاتفاق بالإجماع على الدور الحيوي للمرأة في الحوارات السياسية والاقتصادية، مع التركيز على أهمية مشاركتها مشاركة كاملة في تحقيق السلام المستدام.

ثانياً، ندعو إلى وضع حد للانتهاكات والاعتداءات المستمرة ضد مباني الأمم المتحدة وإلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين. ولأمر المؤسف أنه في أعقاب المحادثات التي جرت في مسقط بشأن إطلاق سراح جميع المحتجزين، اتخذ الحوثيون مساراً يقوض التقدم الذي تحقق في عُمان. إن أفراد الأمم المتحدة يُنشرون لتقديم دعم شامل في تيسير تنفيذ ولاية المنظمة والوفاء بها، وهم ليسوا طرفاً في أي نزاع. وتشكل الهجمات المتواصلة على مباني الأمم المتحدة وموظفيها محاولة للقضاء على ما تبقى من أمل ضئيل في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وهي تمثل أيضاً استراتيجية تهدف إلى القضاء نهائياً على أي فكرة معارضة في مناطق عملياتهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضمن حرمان الحوثيين من أي فرصة لترسيخ وجودهم.

ثالثاً، نحث الحوثيين على وقف هجماتهم البحرية في البحر الأحمر. وقد سلط التقرير الأخير للأمين العام الضوء على الزيادة المقلقة في هذه الحوادث التي لا تهدد الاستقرار الإقليمي فحسب، بل تقلل من احتمالات التوصل إلى حل سلمي للنزاع. ونجاح الحوثيين في هجماتهم منحهم مرونة واسعة للمناورة بسهولة في المنطقة وفي اليمن، لكنه يقلل في الوقت نفسه الآمال في إمكانية نجاح الجهود الدبلوماسية. وأدى استمرار الأعمال الشائنة في البحر الأحمر إلى تعليق السلام الذي طال انتظاره بعد ما يقرب من عامين من الهدوء. وقد تراجعت المكاسب التي تحققت حتى الآن وتوقف كل شيء. ومع ذلك، وإذ نحث الحوثيين على وقف جميع الهجمات البحرية، فإننا نحث البلدان ذات النفوذ على عدم تأجيل نيران المواجهة العسكرية في البحر الأحمر، وبالتالي دعم الجهود الرامية إلى إحلال السلام في اليمن وتعزيز الرخاء الاقتصادي لليمنيين. وفي ذلك الصدد، تشدد المجموعة

محلي أو أجنبي، وتسليمها الهياكل الوظيفية لكل منظمة، ومنع موظفيها من مغادرة البلد، وإقدام هذه الميليشيات مؤخراً على اقتحام مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في صنعاء وإغلاقه ومصادرة محتوياته. وتأتي هذه الخطوة استمراراً لنهج هذه الميليشيات في الضغط على تلك المنظمات والوكالات الأممية لإحكام السيطرة عليها وتسخير أنشطتها لخدمة أهدافها. ويؤسفنا القول إنه بعد مضي أكثر من شهرين على احتجاج العشرات من موظفي المنظمات الدولية والمحلية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في اليمن، وبالرغم من دعوات ومناشدات الحكومة اليمنية وعلى أعلى مستوى، إلا أن ما تم اتخاذه من إجراءات وتدابير من قبل الأمم المتحدة لحماية العاملين فيها وإنقاذ حياتهم لم يرق إلى المستوى المطلوب والمتوقع.

حيث أن غياب اتخاذ هذه الإجراءات والمواقف الدولية المترددة قد شجع هذه الميليشيات على المضي قدماً في انتهاكاتهما وجرائمهما بحق العاملين في هذه المنظمات والوكالات الأممية، دون أي اكتراث بالآثار الكارثية لتلك الممارسات على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية الصعبة في مناطق سيطرة هذه الميليشيات. وتدعو الحكومة اليمنية مجدداً إلى نقل كل مقرات المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في اليمن إلى العاصمة المؤقتة عدن، وقد حان الوقت لاتخاذ مثل هذه الخطوة الهامة حفاظاً على سلامة العمل الإنساني وأرواح العاملين في هذا المجال، وضمان المناخ الملائم لممارسة المهام الإنسانية، وتقديم المساعدات الإنسانية إلى كافة الفئات المحتاجة دون تمييز ودون تعرضها للخطر.

تعرضت عدد من المحافظات، ومنها مدينة الحديدة، لأمطار غزيرة وسيول جارفة أدت إلى أضرار جسيمة في البنى التحتية، وإلى دمار هائل في الممتلكات العامة والخاصة، وسقوط العشرات من المواطنين ضحايا، وتشريد السكان، بعضهم من النازحين داخلياً، وتوقف الخدمات العامة.

وتدعو الحكومة اليمنية جميع الشركاء الإقليميين والدوليين من المؤسسات المالية والمنظمات الدولية والإنسانية إلى دعم جهودها في

في مختلف المناطق الخاضعة لسيطرتها بالقوة. وقد صعّدت جرائمها وانتهاكاتها بحق المدنيين، من قتل وتهجير وتفجير للمنازل، في محاولة لكسر إرادة اليمنيين وإخضاعهم لمشروعها الانقلابي وأفكارها المتطرفة، وحرّبا الاقتصادية الممنهجة ضد الحكومة اليمنية والشعب اليمني، وتهديد حركة الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وتعريض السلم والأمن الإقليمي والدولي للخطر، وإصرار هذه الميليشيات على إطالة أمد الصراع الذي من شأنه مضاعفة المعاناة الإنسانية وإجهاض الجهود الإقليمية والدولية لإنهاء هذه الحرب واستعادة مسار السلام.

وعملاً بمبدأ المرونة ودعمها المتواصل للجهود والمسااعي الإقليمية والدولية لإنهاء هذا الصراع، تؤكد الحكومة اليمنية مجدداً على حرصها على عدم تعريض أبناء الشعب اليمني في المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية إلى المزيد من الأعباء المعيشية، جراء سياسات أحادية الجانب من قبل هذه الميليشيات، والتخفيف من معاناتهم الإنسانية ووطأة هذه الحرب. في هذا السياق، تدعو حكومة بلدي مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في مواصلة المزيد من الضغوط على هذه الميليشيات، ودفعها إلى تغليب مصالح الشعب اليمني، وعدم رهنها بمصالح داعميتها، وجر اليمن وشعبه من حرب إلى أخرى، والشروع بدلاً من ذلك في الاستجابة لجهود السلام التي يقودها الأشقاء في المملكة العربية السعودية، من أجل إطلاق عملية سياسية تلبّي تطلعات جميع اليمنيين في استعادة مؤسسات الدولة الضامنة للحقوق والحريات والمواطنة المتساوية، وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية وفقاً لمرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات هذا المجلس ذات الصلة وفي المقدمة القرار 2216 (2015) الذي يشكل خريطة طريق لمعالجة الأزمة اليمنية.

يتعرض العمل الإنساني والإغاثي في مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية إلى المزيد من الانتهاكات والعراقيل، بما في ذلك قيام هذه الميليشيات بإجبار المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة في مناطق سيطرتها على أخذ موافقتها المسبقة عند توظيف أي موظف

عالية لتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية كعنوان رئيسي للمرحلة الحالية.

في ضوء الصورة القاتمة للوضع الإنساني الراهن في اليمن، وفي ظل الفجوة التمويلية الهائلة لخطة الاستجابة الإنسانية للعام 2024، أدى تراجع التمويل الدولي للعمليات الإنسانية في اليمن إلى آثار كارثية على شتى القطاعات، لا سيما القطاع الصحي، حيث أن من المتوقع إغلاق أكثر من 1 000 مرفق صحي، وتعريض حياة ما يزيد عن 500 000 امرأة إلى مخاطر الوفاة، وحرمان 600 000 طفل من خدمات التطعيم والرعاية الصحية، بالإضافة إلى ضعف القدرة على مواجهة تفشي العديد من الأمراض الوبائية. ونجدد الدعوة لجميع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية المانحة لدعم خطة الاستجابة الإنسانية بالشكل الذي يفي بحجم الاحتياجات الإنسانية القائمة في مختلف القطاعات. وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإنهاء الوضع الإنساني في اليمن على قائمة أولوياته لتجاوز الظروف الراهنة وتفادي الكارثة الإنسانية المحتملة.

ختاماً، ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم كافة أشكال الدعم لليمن لإحلال السلام الشامل والمستدام لاستعادة مؤسسات الدولة والتغلب على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية المتفاقمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/30.

مواجهة هذه الأضرار والكارثة التي تفوق قدرات الحكومة والسلطات المحلية في المناطق المنكوبة، وتقديم الدعم العاجل وكافة إشكاله لإنقاذ المتضررين وتأهيل البنى التحتية. إن تراكم آثار الحرب والكوارث المرتبطة بالتغير المناخي أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية في اليمن، مما يجعل عملية التعافي التي تقودها الحكومة أكثر صعوبة. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة في المدن المتضررة، لا سيما بعد أن أعلنت الحكومة اليمنية مدينة الحديدة منطقة منكوبة، ومعالجة الآثار طويلة الأجل لتغير المناخ والحد من المخاطر المتزايدة للكوارث المناخية التي تهدد البلد. وفي هذا الإطار، نشيد بالاستجابة الإغاثية العاجلة من قبل الأشقاء في المملكة العربية السعودية عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية وتدخلاته الإغاثية للتخفيف من معاناة المواطنين في المناطق المتضررة.

تعمل الحكومة اليمنية على اتخاذ جملة من الإجراءات الهادفة لرفع المعاناة عن كاهل الشعب اليمني، والتخفيف من الآثار والعواقب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الكارثية، ووقف التدهور الاقتصادي، واستقرار الخدمات العامة، في ظل تحديات كبيرة متمثلة في توقف تصدير النفط لأكثر من عامين، والذي يشكل نسبة 70 في المائة من إجمالي الموارد العامة للدولة، بسبب استهداف الميليشيات الحوثية لموانئ تصدير النفط وحرمان الشعب اليمني من أهم موارده. وتأتي هذه الجهود من خلال وضع خطط إستراتيجية للحكومة وتحديد أولوياتها في إيجاد حلول مستدامة على المستويين الخدمي والتنموي، وخلق شراكات إقليمية ودولية. بالإضافة إلى ذلك، يستمر العمل بوتيرة